انعكاسات الإصلاح التربوي في الجزائر على التحصيل الدراسي للتلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط

دراسة ميدانية بإكمالي يوسف العمودي، بمدينة بسكرة

أ.بومعراف نسيمه وأ. أحمد سعيدي

جـامعة بسكرة

الملخص:

تلعب التربية دورا أساسيا في حياة المجتمعات لأنها تشكل محورا رئيسيا في النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأي بلد خاصة، هذا نا أدركته الجزائر التي قطعت أشواط هامة في إقامة نظام تربوي، تسعى من خلاله لتحقيق تحول نوعي لمنظومتها التعليمية بغية الاستجابة لمتطلبات إعداد أبنائها وتحضيرهم وتثمين قدراتهم الإبداعية ضمن سياق اقتصاد يقوم أكثر فأكثر على العلم والمعرفة.

ويرمي هذا الإصلاح، في المقام الأول، إلى توفير الشروط المادية والبيداغوجية الأكثر ملائمة للتكفل بتعداد مدرسي يتجاوز 11 مليون تلميذ (أي 30 % من السكان) ويعد ما يقارب مليون طالب. وهو السياق الذي تم فيه الترخيص القانوني لإسهام المدرسة الخاصة والجامعات الأجنبية في الجزائر مؤخرا، فإلى أي مدى تحققت هذه الأهداف؟ وإلى أي مدى ساعدت المناهج التي تضمنها الإصلاح في تحسين أداء التلاميذ؟

مقدمـة:

تعتبر تلعب التربية دورا أساسيا في حياة المجتمعات لأنها تشكل محورا رئيسيا في النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأي بلد خاصة في العصر الذي تحددت ملامحه خلال سرعة وتيرة التغير وإنتاج وتفجر المعرفة الإنسانية بشكل لافت للنظر في مجالات عديدة مثل، تقنية المعلومات والتقنيات الحيوية وعلوم المادة وأصبح العالم قرية صغيرة تلاشت فيه الحدود والمسافات الجغرافية وأصبحت خصوصيات المجتمعات مهددة بالاختراق والاحتواء بسبب سهولة إملاء القيم والأهداف التربوية، خاصة من طرف المجتمعات الأكثر امتلاكا لوسائل الاتصال.

والجزائر واحدة من الدول التي عملت على تطوير قطاع التربية خاصة بعد الاستقلال **1962**، لأن البناء والتشيير المادي لا يمكن أن يحقق ثماره مالم يكن هناك رسكلة لأفكار والقيم، وإعادة ربط النظام التربوي لخصائص المجتمع الجزائري، الشيء الذي دفع بالقائمين آنذاك إلى التفكير في إجراء تعديلات وفقا لأمرية **1976** حيث ظهر التعليم الأساسي بنصوص ومحتويات وآفاق جديدة تعتمد على جزأرة التعليم.

ولكن تطبيقها الفعلي كان عام **1980**، ليتواصل عهد التعديلات إلى عام **1988** تماشيا مع التحولات التي عرفها المجتمع ليختتم عهد الإصلاحات باللجنة الوطنية التي نصبها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

و فقا للمرسوم الرئاسي رقم **2000/10** المؤرخ في **5 صفر 1412هـ الموافق ل 9مايو 2000** والمتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي اصطلاح عليها إعلاميا (لجنة بن زاغو) وذلك سعيا لتطوير المنظومة وجعلها تتماشى مع التطور المعرفي والتقني الحاصل، ولكن الإصلاحات جاءت في فترة حاسمة تمر بها الجزائر ويمر بها العالم الإسلامي عموما، نظرا لما عرفه هذا الأخير عن استهداف لقيمة واختراق لخصوصيته تحت شعارات مختلفة، وحوار الحضارات، والعولمة التفاعل الثقافي.

مقاربة مفاهيمية:

تعريف الإصلاح التربوي:

نظرا لأهمية التربية للمجتمع بكل فئاته، فقد حظيت مسألة الإصلاح التربوي باهتمام بالغ من قبل صناع القرار السياسي والتربوي طيلة عقود من الزمن على الساحة الدولية، وهذه الحركة هي بمثابة رد فعل لمواجهة الأزمات والإشكاليات التي واجهت معظم المجتمعات الإنسانية.

ويرتبط مفهوم الإصلاح بعدة مفاهيم منها التجديد، التغيير، التطوير. أما مفهوم التجديد فهو يتضمن بالضرورة تغييرا بصورة أو بأخرى، ويستوفي هذا الشرط حين يتضمن التجديد تعديلا، أو تحولا، أو تنويعا وقد يكون تدريجيا، أو جذريا ولإحداث التغييرات لابد للمجدد من أن يغير، أو يبدل، أو يحول أو ينقل أو يعيد التركيب ويخرج بشيء جديد.

فالتغيير إذا قد يكون مفروضا من سلطات أعلى أو غير مخطط، غير مدروس أو غير غرضي.

ويشير **هيموماننتن Hemomanton** إلى أن الإصلاح عنصر من عناصر التجديد، ما يستدعي أن يؤدي التغيير لما هو أحسن، والوصول إلى ما هو أفضل عن طريق الاضافة، الحذف والتعديل في البنى القائمة على أساس أنها بنى غير سليمة. (1)

وعلى كل يقصد بالإصلاح التربوي أنه: عملية تغيير في النظام التعليم أو في جزء منه نحو الأحسن. وغالبا ما يتضمن هذا المفهوم معاني اجتماعية اقتصادية وسياسية. (2)

ويعرفه **سيمونز** بأنه "جملة التغيرات التي تحدث في السياسة التعليمية والتي من شأنها أن تحدث زيادة كبيرة سواء في الميزانية أو في المنحى الهرمي للملتحقين بالمدرسة، أو في الأثر الذي تحدثه أما **حسن البلاوي** فيرى بأن الإصلاح التربوي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يتضمن عمليات تغيير سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع القوة والثروة في المجتمع. (3)

التحصيل الدراسي:

هو اكتساب التلميذ للمعارف والمهارات المدرسية بطريقة علمية منظمة والتحصيل بهذا المفهوم يهتم بجانبين أساسيين من نواتج التعلم هما: الجانب المعرفي والجانب المهاري، وهذا يعني اهتمامه ضمنا بالجانب الوجداني، لأن اكتساب المهارات والخبرات لا يتم إلى حد الإتقان بدون الجانب الوجداني.

ويجب تقويم التحصيل الدراسي في ضوء الأهداف التعليمية المحددة سلفا والتي تشتمل على الجوانب الثلاث (المعرفي -الوجداني -النفسحركي) وذلك أن التحصيل يعتبر أكثر ارتباطا واتصالا بالنواتج المرغوبة للتعلم أو الأهداف التربوية.

وعلى هذا يتضمن تقويم التحصيل الدراسي للتلاميذ، عدة نقاط منها:

- معرفته للحقائق والمفاهيم. / -معرفته للمبادئ والتعميمات.
- معرفته للقوانين والنظريات. /-مستوى استعداداته، ميوله واتجاهاته.
- مستوى مهاراته العقلية. /-مستوى مهاراته اليدوية والعملية.

1- مستوى مهاراته في حل المشكلات واتخاذ القرارات على أن يتم تقويم معرفة المتعلم وفقا لمستويات الأهداف المعرفية، وهي التذكر / الفهم /التطبيق/ التحليل/التركيب - التقويم. بالإضافة إلى تقويمه وجدانيا ونفس حركيا.

ويرتبط تقويم التلميذ معرفيا بالتحصيل، حيث يهدف إلى إصدار الحكم على مدى تحقق الأهداف التعليمية في التلميذ، ومدى تأثير ذلك في مستوى نموه عقليا ومهاريا وانفعاليا، وتحديد العقبات التي قد تعرقل أو تعيق هذا النمو ومعرفة أسبابها والعمل على تذليلها.

فيقصد بالتحصيل الدراسي للتلميذ إذا مدى تفوقه من الناحية الدراسية عن طريق الحصول في الاختبارات النهائية على تقديرات مرتفعة في مختلف المواد التي يدرسها.

حيث أن المعدل التراكمي الذي يحصل عليه التلميذ، يمثل مقياسا كميا يمكننا من قياس مدى تحصيله الدراسي، والمعدل التراكمي هو معدل الدرجات النهائية لجميع الاختبارات التي قام بها التلميذ خلال سنة دراسية وانتهت إما بالنجاح أو بالرسوب.

وعموما يمثل التحصيل الدراسي مجموع المهارات والتقنيات التي يكتسبها التلميذ نتيجة لمتابعته للدروس النظامية في المؤسسات بالدرجات التي يتم منحه إياها من طرف مدرسيه أو الجهات المعنية بعد إجراءه لامتحانات جزئية أو شاملة للبرنامج الدراسي المقدم له.

والدراسة الحالية تعمد إلى النتائج المدرسية للتلاميذ خلال الفصول الدراسية **2010/2003** باعتبارها درجات كمية تؤشر لمستوى التحصيل الدراسي.

3-1. التلميذ: يعد التلميذ محور العملية التربوية، إذ يجب الاهتمام بهم من حيث متابعة الدروس والمواظبة عليها وتهذيب السلوك...، وهو الهدف المنشود من العملية التعليمية، فقد عملت الدولة على توفير كل الظروف المادية في مجالي التربية والتكوين. (4)

يرى سعيد إسماعيل، أن التلميذ هو: " المادة الخام التي تشكل المخرج الرئيسي للنظام التعليمي كله، وهم عادة خريجو النظم التعليمية السابقة، فتلاميذ الابتدائية؛ هم خريجو نظام الحضانة وتلاميذ الإعدادية؛ هم خريجو المرحلة الابتدائية، وتلاميذ المرحلة الثانوية؛ هم خريجو المرحلة الإعدادية." (5)

- والتلاميذ المعنيون في هذه الدراسة هم تلاميذ المرحلة المتوسطة؛ وهم خريجو المرحلة الابتدائية.

4-1. التعليم المتوسط: هي مرحلة تعليمية تقع بين مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم الثانوي، ومدتها أربع سنوات؛ بعد أن كانت ثلاث سنوات، يلتحق بها جل التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية والتي مدتها خمس سنوات بدلا من ست سنوات.

5-1. أهمية الإصلاح التربوي: تشكل مسألة الإصلاح التربوي في النظام التعليمي أحد أهم القضايا في مجال الحياة السياسية والاجتماعية للعالم المعاصر، وذلك لأن تطور الثقافة الإنسانية التكنولوجية قد تجاوز حدود التوقع في ظل التغيرات الكبرى المحيطة بالمجتمع الإنساني، ما جعل الأنظمة التربوية تتصدع وتتداعى أمام هذا المد الحضاري الأسطوري الذي يهدد المعايير والأسس التقليدية التي قامت عليها المؤسسات التربوية التقليدية.

وإزاء هذه التحديات الجديدة أخذت الإنسانية على عاتقها مسؤولية إعادة بناء أنظمتها التعليمية، لتكون قادرة على التواصل مع تطور الحياة بروح متفائلة وطاقات متجددة لهذه المجتمعات القدرة على الإحاطة بإفرازات الحضارة المادية واندفاعاتها (6).

ولكن أهمية الإصلاح التربوي في أن المجتمعات الإنسانية وجدت في الإصلاح التربوي منطلقا لإصلاح أحوالها والنهوض بطاقاتها، وفي كل مرة يدق فيها ناقوس الخطر تستنهض هذه المجتمعات أنظمتها التربوية بالإصلاح من أجل مواجهة الخطر وبناء الإنسان القادر على تجاوز محن الحضارة والمشاركة في بنائها، وفي نسق التحديات الحضارية الجديدة مازال الإصلاح التربوي يشكل هاجس المجتمعات الإنسانية، ومازال الحلم قائما في بناء تربية متجددة قادرة على تجاوز قهر الإنسان وتصفية معاناته والانتقال به إلى عالم العدالة، القوة والمساواة تحتل مكانة هامة في وجدان القيادات السياسية والتربوية في المجتمعات الإنسانية المعاصرة. (7)

الإصلاح التربوي في الجزائر قراءة تاريخية:

بذلت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال مجهودات جبارة في مجال التربية والتعليم وذلك للقضاء على كل مظاهر التخلف والأمية، ومحو كل التنظيمات والتشريعات الموروثة منذ العهد الاستعماري.

لذلك قامت الجزائر سنة **1963** بالإعلان عن حملة وطنية ضد الجهل والأمية على المستوى الوطني؛ أطلق عليها شعار " **الحرب على الجهل -أتحرر**" شارك فيها المعلمون والموظفون في مختلف القطاعات.

لكن هذه الحملة لم تدم طويلا، إذ أن عمرها القصير لم يتجاوز ستة أشهر (**جانفي-جوان1963**). بعدها تم إنشاء المركز الوطني لمحو الأمية في **31أوت 1964**، وبالتالي انتقلت مهمة محو الأمية من عمل سياسي حزبي معتمد على التطوع إلى عمل حكومي منظم. مع وجود ثغرة من الواجب سدها ألا وهي أن نظام التعليم كان يسير وفق النمط الفرنسي، وحدث ذلك فعلا فبعد أحداث **1965** تولى وزير الدفاع آنذاك "**هواري بومدين**" الحكم، الذي أبدى رغبة في جعل النظام التربوي نظاما جزائريا بحتا؛ لذلك جاءت الدعوة لإقامة مدرسة جزائرية سليمة، قادرة على تكوين نخبة تسير مرحلة ما بعد الاستقلال، قوية وجادة. تلتها سلسلة من الإصلاحات والإجراءات المترجمة في شكل قرارات ونصوص للعمل بها في أقرب وقت، ولعل أبرزها الوثيقة التي وضعت في **سبتمبر1969**، والمعنونة بـ "**إصلاح التعليم**" والتي تأكد فيها: **ديمقراطية التعليم**.

- ضمان كل الوسائل المادية والبشرية التي تسمح بتحقيق مدرسة جزائرية تستجيب للمرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد حتى تخرج من دائرة التبعية للمستعمر الفرنسي. ([8])

وأهم ما ميز قطاع التربية والتعليم هو إدراج اللغة العربية منذ **1969-1970** ومن العيوب التي أنقصت من فعالية النظام التربوي في التعليم المتوسط السائد حتى **1976**، نذكر:

1. ازدواجية في طبيعة التكوين.
2. ازدواجية في لغة التكوين حيث كانت هناك شعبتان في إطار التعليم المتوسط معربون ومفرنسون، ما يطرح مشكلة اللغة على التلاميذ في سن مبكرة مما يؤثر سلبا على مستواهم التحصيلي لمدة من الزمن فلا هم معربون ولا هم مفرنسون.
3. تغلب الطريقة الإلقائية، والتمركز حول التعليم وهذه الطريقة التقليدية تؤدي إلى سلبية دور التلاميذ في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط.
4. عدم شمولية التعليم المتوسط، فلم يكن إجباريا ولا متوفرا لكل الأطفال، حيث تقل نسبة الملتحقين بهذه المرحلة في بعض المناطق النائية في الوطن[9].

وفي ضوء هذه الثغرات وعلى أعقاب أحداث **أكتوبر 1988**، والتي نتج عنها تغييرات جذرية دستورية تشريعية، حيث تقرر في منتصف **جانفي 1989** إعادة النظر في بعض النقاط في التعليم بكل فروعه.

إلا أن هذه الإصلاحات اقتصرت على جوانب تقنية وهيكلية، ولم تتعداها إلى الأسس الفلسفية، مما استدعى إصلاحات أخرى ومحاولة تجسيدها وقد حال دون ذلك الظروف والتحولات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية التي عرفتها البلاد. باستثناء المبادئ العامة للنظام التربوي والتي نصت عليها المادة **53** من دستور **1996**، والمتمثلة في:

1) الطابع الإلزامي.
2) ضمان حق التعليم ومجانيته.
3) التساوي في الالتحاق بالتعليم.
4) تكفل الدولة بتنظيم التربية والتكوين. [10]

فهذه المبادئ ليست جديدة بل هي تكريس لما نصت عليه الإصلاحات السابقة، إلا أن الجهات الرسمية كانت تعي تماما أن النهج الذي سلكته ليس في صالحها ولا في صالح البلاد. وقد لا تتوافق مع المرحلة الجديدة. والتي تحتاج إلى غرس ثقافة جديدة وتقاليد تتلاءم معها، وهو ما أوكل للمدرسة الجزائرية، وما استدعى إحداث تغييرات لتتناسب مع السياسة الجديدة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمتمثل في الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، التحول إلى الديمقراطية. [11]

3) إصلاح المنظومة التربوية 2003: إلا أنه بالنظر إلى التحولات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية والحضارية التي عرفها العالم، تحتم إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية تبعا لوضعية المدرسة الجزائرية والأزمة التي تعانيها، وتأثر المدرسة بالتحولات التي عرفتها مختلف الميادين في الداخل والخارج والتي تفرض نفسها على المدرسة.

وفي الإطار وفي ظل الظروف قام رئيس الجمهورية بتاريخ **3 ماي 2000** بتنصيب لجنة لإصلاح النظام التربوي، وقد تمت دراسة نتائج وتوصيات هذه اللجنة عدة مرات من طرف الحكومة خلال شهر **فيفري ومارس 2002**، ثم عرضت على مجلس الوزراء ومجلس الأمة، وتمت مصادقتهما عليه بتاريخ **30أفريل2002.**

ولأن الإصلاح التربوي عملية شاملة تخضع لعملية التقويم والتقييم، فقد قامت وزارة التربية الوطنية بعد تقييم نتائج الإصلاح الذي بدأ فيه بداية من الموسم الدراسي **2004/2003** بتسجيل النقائص والسلبيات، وعلى إثرها قدم وزير التربية " **أبو بكر بن بوزيد " مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي صدر في جانفي 2008**؛ إذ يهدف هذا القانون إلى استكمال بناء التأطير المؤسساتي لإصلاح النظام التربوي والذي يستمد مصدره من المشروع السابق للإصلاح. أي أن هذا القانون هو امتداد وتكملة لما ورد في مشروع اللجنة على مستوى التشريع والمبادئ الأساسية والأهداف والغايات التربوية التي تحددها المدرسة الأساسية، وعلى مستوى التنظيم والتسيير التربوي لكل مراحل التعليم. [12]

1-3. أسس ومبادئ الإصلاح التربوي: جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية أن السياسة التربوية الجديدة ضمن هذا الإصلاح بإمكانها الاستجابة لطموحات الأمة وهي تفترض في المقام الأول صياغة مبادئ أساسية وغايات في مستوى التحديات المفروضة أهم من هذه الأسس:

1) يحتل التلميذ مركز اهتمام السياسة التربوية.

2) تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة وشديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري.

3) تجذير الشعور بالانتماء لشعب الجزائر في نفوس الأطفال وتنشئتهم على حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه.

4) تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، وذلك بتقوية القيم المتصلة بالإسلام، العروبة والأمازيغية.

5) ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر**1954** ومبادئها النبيلة.

6) تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية.

7) ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.

8) إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والمعاصرة.

وعلى هذا يقوم النظام التربوي باعتباره استثمارا وإنتاجا استراتيجيا من أولى أولويات الدولة التي تسهر على تحسين الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية.

ولترسيخ هذه الأسس سطرت الدولة الجزائرية مجموعة مبادئ لتحقيق ضمان غايات التربية للمجتمع الجزائري، أهمها:

1. ضمان الدولة حق التعليم لكل جزائري وجزائرية دون تمييز قائم على الجنس الوضع الاجتماعي أو الجغرافي.
2. يتجسد الحق في التعليم الأساسي ضمانا لتكافؤ الفرص.
3. التعليم الإجباري لجميع الفتيان والفتيات البالغين من العمر (06) إلى غاية (16) سنة.
4. تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم.
5. تعتبر المدرسة الخلية الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية، وهي الفضاء المفضل لإيصال المعارف والقيم، ويجب أن تكون في منأى عن كل تأثير أو تلاعب ذي طابع إيديولوجي أو سياسي
6. تعتمد التربية الوطنية على القطاع العمومي غير أنه يمكن فتح المجال للأشخاص الخاضعين للقانون الخاص لإنشاء مؤسسات تربوية خاصة. [13]

وعموما يمكننا القول أن الجزائر تبنت ومنذ الاستقلال نظاما تربويا يقوم على مبادئ حكيمة وثابتة لبعض أسسها على الأقل كمبدأ ديمقراطية التعليم إلزاميته ومجانيته، كما عملت على تجسيد التعريب وجزأرة التأطير في مختلف المستويات.

أهداف الإصلاح التربوي:

جاء في أهداف اللجنة الوطنية للإصلاح، أن المنظومة التربوية مدعوة للتغيير الجذري كي تستجيب للتطلعات الجديدة للمجتمع وحتى تساهم في رفع التحديات الداخلية والخارجية، وعلى المنظومة التربوية أن تساير

عصرها وأن تتكيف وتحضر الأجيال الصاعدة للمستقبل. وإذا ما اعتبر الإصلاح تمهيدا دائم للتكيف والتطور مع مجتمعنا ومع العالم فإنه يتطلب وضع استراتيجية للتغيير تهدف هذه الاستراتيجية إلى ثلاث أهداف رئيسية:

1. تسجيل مسارات التغيير في آفاق طويلة المدى بإشراك جميع القطاعات الحيوية.
2. إقامة إصلاح على مستوى سياسة الدولة وجعلها في منأى من التراجعات الظرفية والذي يفرض:

- تقوية قدرة الرؤية المستقبلية للسلطات العمومية.
- تقديم الحلول لمشاكل التربية والتعليم.
- إدراج الطلب التربوي كعامل تغيير له الأولوية. (14).

3. ويسعى الهدف الثالث إلى إعطاء المؤسسات التربوية أكثر استقلالية وأكثر مرونة مع مراقبة دقيقة للنتائج المدرسية، والسهر على ضمان تكافؤ الفرص.

وبصفة عامة ترمي هذه الإصلاحات إلى تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة ومتمسك بعمق قيم المجتمع وباستطاعته فهم العالم (15).

تحديات الإصلاح التربوي في الجزائر:

يعد تدعيم المدرسة الجزائرية وتعميمها هدفا قائما وعملا أساسيا للدولة الجزائرية، نظرا للوظائف الهامة التي يتجه الإصلاح التربوي إلى صياغتها لتكون أكثر إجرائية، إلا أن ما يفرزه الواقع الوطني والعالمي من تحديات وتغيرات تفرض على الدولة رسم استراتيجية قادرة على تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع من التربية. بشكل يمكنها من تحصين هويتها وتأمين مكانة مرموقة بين المجتمعات الأخرى. (16).

وعلى كل فإن التحديات تختلف من مجتمع لآخر، داخلية كانت أم خارجية، إلا أن الأكيد هو أنه من الضروري أن تراعيها المدرسة الجزائرية في حال البدء في الإصلاح، ومن أبرز هذه التحديات، ما نوجزه فيما يلي:

1. لابد أن تعبر المدرسة الجزائرية عن أصالة الشعب الجزائري، من خلال صياغة قيمها المستقاة من قيم المجتمع، وأن تستنطق تاريخه وحضارته بشكل كامل والتجذر في حقائقه، وتواصله، واستمراريته وديمومته، والاعتزاز بالخصوصية الثقافية الجزائرية فرعية كانت أو مشتركة. وتأكيد الانتماء الوطني. (17)

2. إلا أن الأصالة لا تتوقف عند حدود الماضي بل تتطلع لاستنطاقه خدمة لحاضر ومستقبل الأمة، وهو ما يستدعي المدرسة لأداء دورين هامين، الأول الحفاظ على الأصالة والثاني التغيير ومراعاة الحداثة التي تعد موقفا تربويا سلوكا اجتماعيا وأكثر تحديد فكرا نشيطا، حتى تكون منظومة حية، تتبنى التحدي لخلق التوازن بين الأصالة والتجديد، بعيدا عن أي انحرافات أو تشوهات تمس الحداثة فالمدرسة الجزائرية مطالبة بتجسيد تحدي الموازنة بين الأصالة والعصرنة من خلال غاياتها وأهدافها، في محتوياتها، تعليماتها، تأطيرها وتنظيمها.

3. ما يعني أن هذا التحدي يتطلب عقلنة إنسانية للموزانة بين اعتبارات الموقف الموضوعي، وآثار الموقف الوجداني الذي يمكن الإنسان من التكيف مع معطيات محيطه برد فعل الإنسان وليس برد فعل الآلة. فالمدرسة الناجحة؛ هي التي تتجنب أن تملي السلوك وتفرضه، أو تدرب على الاستجابة التلقائية والآلية. فالعقلانية تستلزم كل ما يمكن الطفل تربويا من تحديث المواقف المسجلة في ذاكرته واسترجاعها، وتبني ما يناسبه من القيم والمبادئ التي تجعله ايجابيا. [18]

ولتتمكن المدرسة الجزائرية من تحقيق كل هذا لابد من تخليها كليا عن مناهج التلقين واستبدالها بمناهج جديدة، وغربلة البرامج عن طريق البحث والاطلاع المستمر على التقنيات الجديدة.

4. لا بد أن يتسم النظام التربوي في الجزائر مثله مثل ذات النظام في كل الدول بالفاعلية، أي أن يكون المردود التربوي في مستوى الإمكانات المادية والمعنوية التي توظفها الدولة. والفعالية لا تتأتى إلا بالكفاءة التي تتمثل في الجهد المبذول والعمل الدائمين، واستمرار الفعل التربوي.

ولتحقق المدرسة الجزائرية فعاليتها، لا بد لها من رفع مجموعة لا متناهية من التحديات، وفي مقدمتها:

- التحقيق الميداني والنهائي لديمقراطية التعليم، خاصة تحقيق نسبة 80% من التلاميذ الذين لا تقل أعمارهم عن 06 سنوات ولا تزيد عن 16 سنة، حتى نهاية الفترة الإلزامية.
- فسح مجال أوسع للجزائريين في سن التمدرس للالتحاق بالمدارس الجزائرية وفق المبادئ الأولية والأساسية للنظام التربوي الجزائري، التي لا تتغير بتغير الإصلاحات وتعددها.
- رفع نسبة النجاح الراسي كما وكيفا إلى أعلى نسبة ممكنة عبر الوطن.
- تحقيق درجة معينة من التجانس بين التلاميذ (السن، الذكاء...)
- الكفاية الكمية والنوعية للخدمات الاجتماعية المدرسية (إطعام، نقل، إيواء،). [19]

انعكاسات الإصلاحات التربوية:

إن إعادة هيكلة المنظومة التربوية الجزائرية التي انطلقت منذ **1962**، تمت موازاة مع مراجعة جل العلاقات الاجتماعية التي خلفها الاستعمار الفرنسي. وقد كان الاستقلال أكبر هدف تسعى إليه الجزائر، هو الاستقلال بصفة كاملة، وعلى كل الأصعدة، سياسي، اجتماعي، اقتصادي وثقافي.

وقد كانت البداية مع تحقيق الاستقلال السياسي في **جويلية 1962**، إلا أن هذا الاستقلال ليس كليا نظرا لميراثه للنظام التعليمي الفرنسي، وبالتالي فالاستقلال ناقص دون تدعيمه باستقلال اقتصادي وثقافي كلي. لذلك كان شعار مرحلة الستينات وبداية السبعينات، شعارا ثلاثيا: **ثورة صناعية، ثورة زراعية، ثورة ثقافية.**

وقد بذلت الجزائر خلال السنوات الموالية للاستقلال، وحتى السنوات القليلة الماضية خاصة منذ سنة **2003**، تطورا سريعا اتضح في عدد الهياكل التربوية، وعدد التلاميذ، ونسبة النجاح في الشهادات الدراسية (التعليم المتوسط / البكالوريا).

وبالنظر إلى النتائج المسجلة في مختلف هذه المستويات نتوصل إلى أن الإصلاح التربوي الذي نصت عليه لجنة **بن علي بن زاغ** وقد حققت العديد من الأهداف التي تم تسطيرها من قبل هذه اللجنة.

حيث أنه ومن خلال دراستنا الميدانية اتضح لنا أن المؤسسات التربوية تفسح المجال للتعليم لكل فئات المجتمع (حسب الشروط المحددة طبعا) دون تمييز أو تحيز، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض التجاوزات، والتي قد تضطر بعض المدرسي والمسؤولين على فتح مجال أوسع لتجاوز شروط انتقال التلاميذ للمراحل الدراسية اللاحقة، خوفا من المسائلة، في حال تراجع نسبة النجاح في سنة عن سابقتها.

وبالمقابل الشكر والثناء والتقدير للمؤسسات التي تفوق نسبة نجاح سنة عن سابقتها، وكل ذلك تقديرا للزيادة الكمية والعددية دون الالتفات إلى الكيف وتقدير هذه الزيادات، فالمهم هو الكم على حساب الكيف، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي؛ الذي يوضح نتائج شهادة التعليم المتوسط في ظل الإصلاح التربوي لسنة **2003** والذي جاء بناء على لجنة **بن زاغو**:

السنة الدراسية	المسجلون لاجتياز شهادة التعليم المتوسط	الناجحون في شهادة التعليم المتوسط	النسبة المئوية
]2004- 2003[	148	52	35,13
]2005-2004[	143	56	39,16
الفرق	/	/	4,03
]2006-2005[	45	21	46,66
]2007-2006[	87	30	34,5
الفرق	/	/	12,18
]2008-2007[	87	62	71,26
]2009-2008[	70	56	80
الفرق	/	/	8,74
]2010 -2009[	90	74	82,05
الفرق	/	/	2,05

شكل توضيحي لبيانات الجدول:

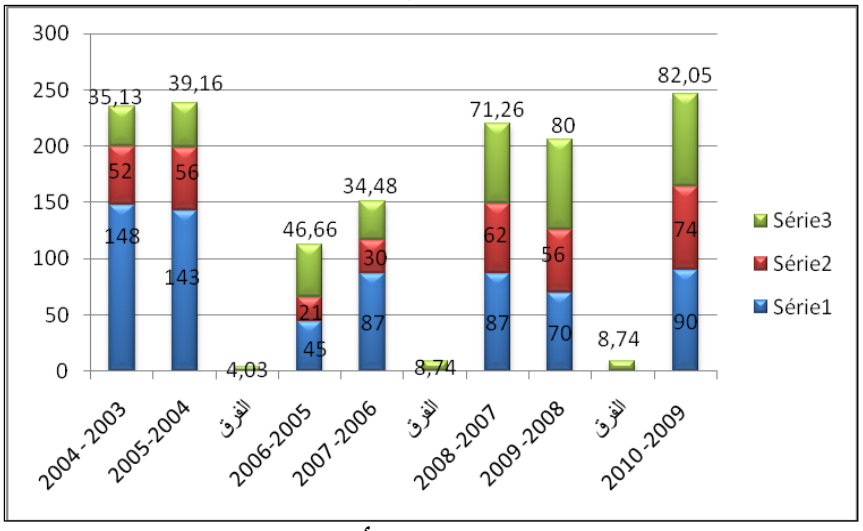

من خلال الجدول، والشكل المرفق به؛ يتضح لنا أن نسبة النجاح في ارتفاع مستمر، وهذا راجع للمجهودات التي يبذلها مدير وأساتذة الإكمالية محل الدراسة، وحرصهم على تطبيق القرارات والأهداف المسطرة من قبل وزارة التربية والتعليم الوطنية.

وباعتبار أنه شرع في تطبيق الإصلاح التربوي بداية من الموسم الدراسي [2003-2004] وترجمة للأرقام الواردة في الجدول يتضح أن نسبة النجاح في شهادة التعليم المتوسط خلال الموسم الدراسي [2003-2004] التي كان فيها عدد التلاميذ الذين اجتازوا الامتحان حوالي **148** تلميذ نجح منهم **52** بنسبة **35.13** % من مجموع التلاميذ المسجلين، لترتفع نسبة النجاح في الموسم الموالي إلى حوالي **39.16** % لتصل في العام الثالث [2005-2006] إلى **46.66** % ما يعد مؤشرا على نجاح الإصلاح التربوي، وتحقق أحد أهم أهدافه، ألا وهو رفع نسبة النجاح للفصل وللمدرسة ومنه للوطن ككل.

إلا أن هذه النسبة من النجاح المتوصل إليها ما فتئت أن تراجعت ما عرضت المؤسسة في شخص مديرها للمساءلة، من المسؤول الأول عن المجال التربوي في الولاية ألا وهو مدير التربية، مستفسرا عن سبب تراجع نسبة النجاح.

ما وضع المدير في موقف محرج جعله يدق ناقوس الخطر، محذرا بدوره أساتذة المؤسسة، حاثا إياهم على تكثيف مجهوداتهم والتعاون لتخطي هذا االموقف وهو ما كانت نتائجه إيجابية للمدير، الأساتذة والتلاميذ، استحق عليها كل الإطار التعليمي بالمؤسسة الشكر والتقدير من قبل مدير التربية، حيث قفزت نسبة النجاح في شهادة التعليم المتوسط في السنوات الموالية بدرجة كبيرة، لتصل في الموسم الدراسي [2009-2010] إلى نسبة

توازي **82.05 %** ما يدل على أن تظافر الجهود والعمل الجماعي والاتفاق على أهداف معينة ونقاط أساسية للعمل تؤدي لا محالة إلى نتائج إيجابية ترضي جميع الأطراف.

وهو ما يدل على أن المناهج المتبعة في ظل الإصلاح التربوي فعالة نسبيا، وذلك بحكم حداثتها، فهي لم تنضج بعد بصورة كاملة ولم يتأكد بعد من نجاعتها، حيث أنها خلال الموسم الذي تعرضت فيه المؤسسة للمساءلة كان الإصلاح لايزال في بداياته، إلا أنه وبسبب اعتماد الإصلاح في قراراته على أسس علمية عالمية، كاستبدال المقاربة بالأهداف بالمقاربة بالكفاءات، هذه الأخيرة والتي تتميز بـ:

جعل المتعلم في قلب الفعل التربوي ومحوره، حيث تأكد من خلال هذه الدراسة، وبتأكيد من مدير المؤسسة وأساتذته، أن التلميذ هو أساس العملية التربوية، وذلك بإعطائه مجالا أكبر للمشاركة في العملية التربوية، وعدم اقتصار دوره على التواجد في القسم وتلقي المعلومات فقط، بل قد يكون هو مصدرا لها وذلك على اعتبار أن الأساتذة يتبنون نمط اتصال متعدد الاتجاهات مع تلامذتهم ما يفسح المجال للتفاعل بين أطراف العملية التربوية، ما يحقق نسبة استيعاب أكبر من التلاميذ، وتمكينهم من الاستفسار عن أي غموض.

وهو ما حرص مدير المؤسسة والطاقم التربوي على تطبيقه، عدا في بعض الحالات الاستثنائية، كأن يحول عامل الزمن، أو معاناة التلميذ من مشاكل عائلية شخصية قد تؤثر على مدى استيعابه، لكن رغم ذلك فإنه طبقا لما ينص عليه برنامج الإصلاح، فغالبية المدارس الجزائرية تتوفر على مستشار تربوي، يهتم بمثل هذه الثغرات ويعمل على مساعدة التلميذ لتخطي أي مشكل قد يواجهه.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الإصلاح التربوي الذي جاءت به لجنة **بن زاغو** والذي تضمن تجديد جذري للبيداغوجيا، حيث وضع التلميذ في مركز العلاقة البيداغوجية، واعتبرته أساس العمل التعليمي، وذلك ضمن مختلف المناهج التربوية التي بنيت على مقاربة جديدة هي المقاربة بالكفاءات.

وقد تلى هذا الإصلاح إجراءات استثنائية كقرار إتاحة المجال للأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للقانون الخاص لفتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار شروط تحددها الدولة، وذلك عقب صدور قرار يقضي بتأسيس التعليم الخاص، والذي يمثل جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية، لأول مرة في الجزائر، ابتداءً من الموسم **2005-2006.**

كل هذا من شأنه من تحسين أداء المدرسة الجزائرية لدورها التربوي وتحسين أداء التلميذ ومنه زيادة التحصيل الدراسي للتلميذ، وذلك من خلال تبني الدراسة الجزائرية نظام قائم على ضرورة تكوين مواطن متعلم متفتح على الحضارة العالمية من خلال منحه تربية متوافقة مع القيم والأفكار المتعلقة بالمحيط العالمي الشامل،

والتي لا يمكن لأي بلد تجاهلها في زمن أصبح فيه العالم قرية كونية وهاته الحقيقة لا يمكن تجاوزها. ومن هذه القيم نذكر:

- قيم الديمقراطية. - حقوق الإنسان
- التكنولوجيا العلمية. - الحق في التعبير الحر.
- ترقية حياة عقلية خصبة أساسها الحرية في طرح الأفكار.
- احترام رأي الآخر. - نبذ كل أسلوب يعتمد على العنف.

فاعتماد هذه القيم بالشكل السليم والصحيح، الذي يخدم مصالح الكل دون المساس بالخصوصية العامة، الفردية للكيان الاجتماعي الخاص بكل أمة. تحقق وتضمن مبدأ البقاء والتطور، وتضمن عدم التهميش، والعزلة الحضارية. وهذا لا يتأتى إلا من خلال:

- اختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة.
- انفتاح المدرسة الجزائرية على المجتمع الجزائري واصطباغها بصبغته، باعتبارها نموذجا مصغرا له.
- جعل وضعية حل المشكلات الأسلوب المعتمد للتعلم.
- تشجيع اندماج المفاهيم والأدوات المعرفية بدل اعتماد الأسلوب التراكمي.
- اعتبار التقييم بعدا من أبعاد الفعل التربوي.
- استعمال الأدوات التكنولوجية الحديثة في التعليم، كبرمجة ساعات لتعليم التلاميذ المعلوماتية.
- إلزامية ممارسة النشاط البدني وتعليم الرياضة كنوع من التعليم ومن جهة كنوع للترفيه للتخفيف من ضغط الدراسة المفروض على التلاميذ في بعض الأحيان.

يتضح من هذا كله تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لإعطاء حق التعليم لكل الأطراف والفئات الاجتماعية، حيث اتخذت نظام المنح المدرسية لكل المحتاجين والمعوزين. وجعلت التعليم إجباري، بل وفرضت غرامة مالية قدرها 50,000 دينار جزائري للآباء الذين يمنعون أبناءهم من الالتحاق بالدراسة، كما اهتمت بفئة المعاقين وأكدت في أكثر من مقام على ضرورة إدماجهم، وتعليمهم في إطار تعزيز حقوق الإنسان.

هذا كله يؤكد وعي وحرص الدولة الجزائرية ووزارة التربية الوطنية بضرورة تمكين الطفل الجزائري من جميع حقوقه والاهتمام به وتنميته باعتباره رأس المال البشري الذي يقوم عليه تقدم وتطور أي بلد. على اعتبار أن جعل التعليم سندا للمسار الديمقراطي، قد يمده ويعينه بالكفاءات الفاعلة والمنتجة.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على التحول الذي حدث في المنظومة التربوية، والتحديات التي واجهت وتواجه هذه التحولات، في ظل مجتمع متغير على كل الأصعدة سياسيا، واقتصاديا، ثقافيا واجتماعيا.

لكن الملفت هو مراعاة المختصين والقائمين على النظام التربوي لخصوصية المجتمع الجزائري وتفاديهم المساس بقيمه، عاداته ومعتقداته الراسخة منذ الاستقلال والتي كانت قبل تلك الحقبة، أي تلك الأسس التي بني عليها هذا المجتمع.

التوصيات والاقتراحات:

من المعلوم أن الثروة البشرية هي أثمن ما تملكه الدولة؛ فإن هي أحسنت استثمارها بالتربية تمكنت من تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود، أما إذا أهملت هذه الثروة تعذر عليها التخلص من قيود التخلف والجمود.

وذلك لأنه لا يمكن القول أن النظام التربوي لا يكون ديمقراطيا إلا بتوفير شرط وحيد ألا وهو أن يكون هذا التكافؤ الشامل في الفرص التربوية والاجتماعية بلا تمييز وانتقاد نخبوي، اثني أو طبقي.

إن قيام العديد من الأنظمة على أسس غير عادلة، واقع من شأنه أن يشعر بعض الفئات والشرائح غير المحظوظة في المدن والقرى بالظلم والتهميش المادي والرمزي في بعض الأحيان ما يربط الإصلاح التربوي في الجزائر بالمسار الديمقراطي، وهوما يعد من بين أكبر الرهانات التي تواجهنا في المرحلة الراهنة من التحول.

وهو ما يجعلنا نستنتج أنه رغم النتائج الايجابية المحققة من خلال تطبيق الإصلاح التربوي إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية وجود بعض الثغرات، والتي يستوجب سدها، ومن خلال دراستنا نستطيع تقديم جملة من الاقتراحات، التي ان طبقت نتوقع تحقيقها نتائج أكثر إيجابية على الصعيد الكيفي، وهي كالتالي:

- توفير الوسائل التدعيمية للتلاميذ داخل المؤسسات التعليمية (مكتبة، وأجهزة حاسوب، وأنترنت،...) تتناسب مع حجم النفقات التي تخصصها الدولة لقطاع التربية والتعليم.
- توفير كل المتطلبات التعليمية من تجهيزات ووسائل تعليمية، والتي يتطلبها المنهاج الدراسي حسب المواد المدرسة في كل سنة دراسية.
- توفير المؤطرين من أساتذة وإداريين، بشكل يضمن تكفلا أحسن بالتلميذ.
- تقليص عدد التلاميذ في القسم الواحد، لفسح مجال أكبر لضمان القدر الأوفر من الاستيعاب.
- تكثيف البرامج والمواد التعليمية، حسب العمر العقلي للتلاميذ، وقدرة استيعابهم.
- صرامة نظام التقييم والتقويم، واحترام مواعيد وشروط المراقبة المستمرة.
- اتباع طرق تدريس أكثر ملائمة لكل مرحلة تعليمية (حسب كل مستوى "تلقيني /حواري/...)
- ضمان مناخ علائقي ايجابي بين الأساتذة، الإدارة، التلاميذ وأوليائهم.

- فتح مجال أوسع للأولياء للتواصل مع المدرسة بكل الفاعلين فيها.
- تكليف التلاميذ بأعمال وواجبات منزلية، ممكنة التطبيق، والابتعاد عن الواجبات الخاصة بمجموعة دون أخرى.
- تطبيق مبدأ المساواة الأكيدة والموضوعية بين كل التلاميذ من قبل كل الفاعلين في المدرسة. والابتعاد عن أي نوع من أنواع التمييز في المعاملة.
- الحرص على التحفيز المعنوي للتلميذ لما له من دور فعال وتأثير على مستوى دافعيته.

الهوامش:

1- عايد أحمد الخوالدة: **إدارة التجديد والاصلاح التربوي-مشكلات الواقع – وتوجهات المستقبل**، عالم الثقافة، عمان-الأردن،1428ه-2007، ص ص25-26.

2- محمد منير مرسي: **الاصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث**، عالم الكتاب، مصر، 1996 ص77.

3- حسن البيبلاوي: **الإصلاح التربوي في العالم الثالث**، عالم الكتاب، القاهرة-مصر،1998،ص32.

4- رافدة الحريري: **التقويم التربوي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان -الأردن 1428ه-2008م،ص ص 194-195.

5- أحمد اسماعيل حجي: **إدارة بيئة التعليم والتعلم**، دار الفكر العربي، 2000، ص29.

6- www.Meditirraneancenter.net مجلة الكترونية ع 87، ص3، اطلع عليها بتاريخ: 2011/04/15 على الساعة 23:30.

7- وزارة التربية الوطنية، وحدة التسيير الاداري، **سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والاكمالي**، الجزائر، ص113. اطلع عليه في الموقع: www.infpe.edu.dz بتاريخ 2011/04/19 على الساعة: 15:44.

8- فوزي أيوب: **إصلاح التعليم العام في البلدان العربية**، مجلة جسور الالكترونية، ع7، ص04، نقلا عن الموقع: www.djessour.net بتاريخ 2011/04/15 على الساعة 00:15.

9- معمري الحاج: **مقال الثقافة والتعليم في اتلجزائر**، ص3 نقلا عن الموقع: www.Onea.edu.dz/contenu.htm بتاريخ 2011/04/15 على الساعة 18:45.

10- بوفلجة غياث:**التربية والتكوين في الجزائر**،دار الغرب،وهران،2002،ص ص43-44.

11- الطاهر زرهوني: **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، موفم للنشر والتوزيع الجزائر، 1993، ص 143.

12- جابر نصر الدين، ابراهيمي الطاهر: **النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة والنظام التربويفي الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني، مخبر المسألة التربوية في الجزائر، جامعة محمد خيضر -بسكرة -الجزائر،2006، ص ص 135-136.

13- وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**،2005، ص10.

14- وزارة التربية الوطنية: **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، مرجع سابق، ص 45.

15- وزارة التربية الوطنية، **اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التقرير العام للجنة**، 2001، ص50.

16-لكحل لخضر: **إصلاح المنظومة التربوية في المغرب العربي بين البعد التاريخي وتحديات العولمة، الجزائر نموذجا** ، الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2006، ص174.

17- علي بن محمد: معركة **المصير والهوية في المنظومة التعليمية**، دار الأمة الجزائر، 2001، ص28.

18-نفس المرجع: صص 39-41.

19- المرجع نفسه، صص 42-43.